خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

الجامعة العربية: الأمن الغذائي قضية «محورية» ترتبط باستقرار المجتمعات

- أبو الغيط: التكامل العربي في هذا المضمار بات مطلبا ملحا وضرورة تفرضها الظروف المستجدة وليس رفاهية أو هدفا قابلا للتأجيل
- أطلقنا مبادرة من أجل دعم جهود إنقاذ الموسم الزراعي في السودان لتخفيف الأعباء الناجمة عن النزاع والتي تهدد بانتشار الجوع والنزوح

وكيل وزارة المالية المساعد بالتكليف طلال النمش مترئسا وفد الكويت في اجتماعات اللجنة الاقتصادية

جانب من الجلسة الافتتاحية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على المستوى الوزاري

- المجلس الاقتصادي حقق إنجازات كبيرة راسخة وضعت علامات مضيئة في مسيرة العمل العربي المشترك
- الأشول: تردي الأوضاع في السودان واليمن يتطلب المزيد من الدعم لإنقاذ شعبي البلدين من الأزمات المحدقة بهما
- مبادي: موريتانيا تتطلع لإنجاح القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية التي ستعقد في نواكشوط نوفمبر المقبل
- العسيلي: ضرورة إنشاء شراكات عربية لدعم اقتصاد فلسطين بهدف الانفكاك التدريجي عن الاحتلال الإسرائيلي

القاهرة – "كونا": أكدت جامعة الدول العربية أمس، أن الأمن الغذائي يرتبط على نحو مباشر باستقرار المجتمعات وهو "ركيزة مهمة لمفهوم الأمن القومي العربي بمعناه الشامل".

جاء ذلك في كلمة ألقاها الامين العام للجامعة أحمد أبو الغيط، خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة العادية 112 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري، بمشاركة وزراء الاقتصاد والتجارة المالية ومن يمثلونهم في الدول العربية.

وقال أبو الغيط: إن "الأمن الغذائي العربي قضية محورية ومصيرية تندرج تحت الأمن القومي العربي بمفهومه الواسع"، مشيرا الى أنه "قد بات التعاون والتكامل العربي في هذا المضمار مطلبا ملحا وضرورة تفرضها الظروف المستجدة وليس رفاهية أو هدفا قابلا للتأجيل".

أضاف انه "قد صار ملف الأمن الغذائي مطروحا بقوة وإلحاح على الأجندة الدولية والعربية لا سيما في ضوء معطيات مقلقة تتعلق بتجارة الحبوب وسلاسل إمدادها على خلفية الحرب في أوكرانيا".

وأشار الى مؤشرات أخرى مقلقة تتعلق بتأثير التغير المناخي على حالة الأمن الغذائي في العديد من الدول ومن بينها دول عربية.

وفي هذا السياق لفت ابو الغيط الى مبادرة أطلقها من أجل دعم جهود انقاذ الموسم الزراعي في السودان، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية وذلك لتخفيف الأعباء الناجمة عن النزاع التي تهدد بانتشار الجوع والنزوح على نطاق واسع في هذا البلد الشقيق.

وقال إن هذا الاجتماع ينظر من بين بنود أعماله في العديد من الموضوعات المهمة ذات الصلة، ومن بينها سبل تقديم الدعم للاقتصاد الفلسطيني، في ظل الصعوبات التي تواجهه جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني في مجابهة التحديات المالية والعقوبات الاقتصادية الجائرة الممارسة ضده.

وأوضح أن الأزمات التي مرت بها المنطقة العربية والعالم أجمع خلال الفترة القليلة الماضية، قد أنتجت ظروفا استثنائية لا نزال نعيش تحت وطأتها ونستقي منها "الدروس والعبر"، وفي مقدمتها ضرورة التعاون المشترك والتكاتف لتخطيها بأقل الأضرار.

وشدد ابو الغيط على أن هذه الظروف الاستثنائية تقتضي تقديم دعم مضاعف للمنظمات العربية المتخصصة، في ضوء الدور المحوري الذي تضطلع به، باعتبارها الأذرع التنفيذية لمنظومة العمل العربي المشترك من خلال اقتراح المبادرات وتنفيذ الاستراتيجيات.

واشار الى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يظل الجهة العليا المنوط بها الإشراف على حسن قيام تلك المنظمات بمهامها المبينة في مواثيقها، ومن هنا فإن الأمر يتطلب دعم المجلس لها بما يحقق النتائج المرجوة من إنشائها ويدفع قدما بفاعلية آليات عمل المنظومة العربية.

وقال ابو الغيط إن المجلس مع توالي دوراته عبر العقود الماضية استطاع أن يحقق إنجازات عربية راسخة، وضعت علامات مضيئة في مسيرة العمل العربي المشترك مشيرا الى انه توصل الى توافقات عربية مهمة في مختلف المجالات الاستراتيجية التي تتعلق بمصلحة البلدان العربية.

ولفت الى التوقيت المهم لانعقاد هذا المجلس خاصة انه يأتي قبيل موعد القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة المقررة في موريتانيا نوفمبر القادم، مشيرا الى انها ستكون آخر قمة تنموية تنعقد وفقا للنظام المعمول وذلك قبل بدء تطبيق قرار تزامن انعقاد القمتين العادية والتنموية.

وفي هذا الصدد قال ابو الغيط انه من المهم أن يتم الإعداد والتحضير الجيد لانعقاد تلك القمة التنموية وحتى تخرج بنتائج وقرارات تقدم، إضافة جديدة في مسيرة التنمية والتحديث في جميع ربوع الوطن العربي.

وتناقش الدورة الوزارية الاعداد والتحضير للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي ستعقد في العاصمة الموريتانية نواكشوط يومي السادس والسابع من نوفمبر المقبل، بجانب إعداد الملفات الاقتصادية والاجتماعية للقمة العربية العادية ال33 في البحرين مارس 2024.

وتتناول تقرير الأمين العام للجامعة العربية حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب بند حول الاستثمار في التعليم "التعليم الرقمي في سوريا" " مقدم من سوريا"، والتعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية.

وتبحث الدورة الوزارية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي الموحد وبندا حول دعم الاقتصاد الفلسطيني وتقرير الأمن الغذائي العربي 2021 ومسودة النظام الأساسي للصندوق العربي– الإفريقي المشترك للحد من مخاطر الكوارث.

وتناقش كذلك بندا حول دعم جهود انقاذ الموسم الزراعي في السودان "مقدما من السودان"، وتقرير الاجتماع الخامس لآلية التنسيق العربية للحد من مخاطر الكوارث التي عقدت بالرباط المغربية يومي ال20 وال22 من يونيو 2023.

وتشارك دولة الكويت بوفد يترأسه وكيل وزارة المالية المساعد للشؤون الاقتصادية بالتكليف طلال النمش ويضم مدير ادارة شؤون الخليج والوطن العربي بوزارة التجارة والصناعة عبدالله الهاجري وعددا من المسؤولين.

في سياق متصل أكد وزير الصناعة والتجارة اليمني محمد الأشول أمس، أهمية الإعداد "الجيد" للقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية المقررة في موريتانيا، فيما دعا إلى ضرورة تضافر الجهود لمواجهة العقبات التي تعترض العمل العربي المشترك.

وقال الأشول في كلمته خلال ترؤسه اعمال الدورة "112" للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إن الاجتماع يأتي وسط تحديات إقليمية ودولية ومتغيرات مناخية وأوضاع صعبة في السودان تتطلب مواصلة الجهود والعمل على إحلال السلام ومواجهة الأوضاع الإنسانية المتردية، منبها إلى تردي الأوضاع أيض في اليمن والتي تتطلب المزيد من الدعم.

واكد أهمية انعقاد الدورة الحالية من أجل الإعداد للقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة المقررة في موريتانيا نوفمبر المقبل، مشدد على أهمية اضطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأهداف التي أنشئ من أجلها اجتماعيا واقتصاديا ورسم الاستراتيجيات العربية المشتركة.

من جانبه أكد وزير المالية الموريتاني رئيس الدورة السابقة اسلم مبادي في كلمة مماثلة، أهمية تضافر الجهود العربية لمواجهة تحديات التنمية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة.

وأعرب عن تطلع بلاده لإنجاح القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية العربية التي ستعقد في نواكشوط، نوفمبر المقبل.

وأكد أن موريتانيا تولي اهتماما كبيرا للدورة الخامسة للقمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية لتخرج بنتائج ملموسة ترقى لمستوى التحديات الراهنة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وترتقي كذلك بالشباب والمجتمع المدني، فضلا عن تمكين القطاع الخاص من الشراكة الفاعلة لدعم وبناء الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى مبادرة رئيس موريتانيا فيما يخص التنمية والطاقة ودورها في تعزيز الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، مؤكدا أهمية تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ومواصلة التنسيق والتشاور العربي لإنجاح القمة الموريتانية.

من جهته دعا وزير الاقتصاد الفلسطيني خالد العسيلي في كلمته إلى ضرورة إنشاء شراكات عربية لدعم اقتصاد بلاده للانفكاك التدريجي عن الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال الاستثمار في فلسطين خاصة المدن الصناعية والمناطق الحرة.

كما دعا القطاع الخاص العربي للمشاركة في ملتقى الأعمال الفلسطيني الأوروبي، الذي سيعقد في مدينة بيت لحم في 24 أكتوبر القادم.

ولفت العسيلي الى انه سيكون بمثابة "منتدى للتشبيك مع المستثمرين من الاتحاد الأوروبي، وإنشاء المشاريع الاستثمارية في فلسطين في قطاعات التكنولوجيا والسياحة والطاقة المتجددة وغيرها من القطاعات الواعدة والمجدية استثماريا".

أضاف أن أجندة الاجتماع الحالي تشمل العديد من الموضوعات المهمة التي وضعت إطارا قانونيا من أجل تسهيل وتنظيم التجارة ضمن منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى، موضحا انها تضمنت مقترحات لبرامج النهوض بالمناولة الصناعية بين الدول العربية وتحقيق الأمن الغذائي وحددت الآليات للحد من المخاطر والكوارث.

واكد في هذا الاطار موقف دولة فلسطين المتعلق ببند التعريفات الذي يشملها ضمن الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية.

وثمن العسيلي مبادرة السعودية لإنشاء مجلس وزراء الأمن السيبراني العرب خاصة في ظل العولمة والتحول الرقمي المتسارع عالميا، بالإضافة لجهود إنشاء منصة لمعالجة معوقات منطقة التجارة العربية الكبرى، نظرا لأهميتها، خاصة في ظل القيود التي يفرضها الاحتلال على التجارة الفلسطينية، وأثر إنشاء هذه المنصة على تسهيل التجارة الفلسطينية مع أشقائنا العرب.

وأكد أن فلسطين تولي اهتماما كبيرا في مجال التنمية الاجتماعية خاصة للفئات الفقيرة والمهمشة وتقدم المساعدات الاجتماعية عبر برنامج التحويلات النقدية.

وأشار إلى أنها وقعت العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالشأن الاجتماعي، وتم تطوير القوانين والتشريعات التي تنسجم مع الاتفاقيات الدولية والتزاما بأهداف التنمية المستدامة 2030.

واعرب العسيلي عن تطلعه دعم الاشقاء العرب والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذه البرامج، التي من شأنها أن تساهم بتقليص نسبة الفقر وتعزيز مفهوم المساواة والعدالة الاجتماعية، داعيا إلى تعزيز الشراكات لتطوير البرامج وتحسين الخدمات بين الدول الاعضاء.

وثمن مواقف الجامعة واستنكارها ورفضها للمجازر التي ارتكبتها سلطات الاحتلال مؤخرا في مدينتي جنين ونابلس وباقي المدن الفلسطينية، داعيا إلى تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها في القمم السابقة لدعم صمود الشعب الفلسطيني خاصة في مدينة القدس وقطاع غزة واللاجئين الفلسطينيين.

ودعا إلى ضرورة الاستمرار في مساهمة الدول المالية في موازنة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، وتفعيل شبكة الأمان العربية لمواجهة قرصنة الاحتلال لأموال الشعب الفلسطيني من المستحقات الضريبية.

واعرب العسيلي عن تقديره للدول العربية التي تعهدت بتقديم المساعدات المالية للشعب الفلسطيني، بما يشمل إعادة إعمار ما خلفه الاحتلال الإسرائيلي من أضرار وآثار كارثية في اجتياحاته للمدن الفلسطينية.